

Distr.: General  
10 June 2022  
Arabic  
Original: English/French/Spanish



الدورة السابعة والسبعون  
البند 99 (ز) من القائمة الأولية\*  
نزع السلاح العام الكامل

## تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

### المحتويات

#### الصفحة

|   |       |   |
|---|-------|---|
| 2 | ..... | أولا - مقدمة                            |
| 2 | ..... | ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء |
| 2 | ..... | ألبانيا                                 |
| 3 | ..... | بوركينا فاسو                            |
| 4 | ..... | كوبا                                    |
| 6 | ..... | تشيكيا                                  |
| 7 | ..... | السلفادور                               |
| 9 | ..... | هندوراس                                 |
| 9 | ..... | إسبانيا                                 |



## أولا - مقدمة

- 1 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 42/76 بشأن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، إيلاء اهتمام عاجل لهذه المسألة وطلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.
- 2 - وفي 11 شباط/فبراير 2022، أرسلت مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء التماسا لآرائها بشأن هذا الموضوع. وأي آراء ترد بعد 31 أيار/مايو 2022 ستنشر على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي قُدمت بها. ولن تصدر أي إضافات.

## ثانيا - الردود الواردة من الدول الأعضاء

### ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2022]

ألبانيا ملتزمة بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في عمليات النقل الدولية للأسلحة التقليدية.

ومنذ عام 2009 ونحن نشترك بنشاط في العملية الإقليمية لتبادل المعلومات. ويجمع هذا المنتدى ممثلين عن سلطات البوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا ومقدونيا الشمالية.

ومن خلال هذه العملية، نظمنا اجتماعات إقليمية تسهم إسهاما مباشرا في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي وزيادة الشفافية فيما بين بلدان جنوب شرق أوروبا. وجرى إعداد ونشر أحد عشر تقريرا إقليميا عن صادرات الأسلحة في إطار هذه العملية، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي لمركز تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة<sup>(1)</sup>.

ومن خلال هذه العملية أيضا، أعدنا خلاصة للقوانين المتعلقة بالأسلحة على الصعيد الإقليمي ونعمل على تحديثها بصورة متكررة<sup>(2)</sup>.

وفي إطار العملية الإقليمية لتبادل المعلومات، وبمساعدة مركز تبادل المعلومات، تم تيسير إنشاء قاعدة بيانات السمسرة في الأسلحة التي تطورت لتصبح منصة لتبادل المعلومات - وهي أداة فريدة حقا، مصممة لمساعدة البلدان المشاركة على تبادل المعلومات الهامة والاضطلاع بمهامها اليومية في مجال تحديد الأسلحة على نحو أكثر استتارة. وقدم كل بلد مشارك قائمة كاملة ومستكملة بسماسرة الأسلحة المسجلين ومعلومات الاتصال بهم، يمكن للنظرء الحكوميين المأذون لهم من كل بلد من البلدان المشاركة الاطلاع عليها الآن من خلال قاعدة بيانات السمسرة في الأسلحة، المتاحة في الموقع الشبكي لغرفة تبادل المعلومات فقط. ويواصل مركز تبادل المعلومات، بالتعاون الوثيق مع المشاركين في العملية الإقليمية لتبادل

(1) انظر [www.secsac.org/Regional-Reports-on-Arms-Exports\\_1/](http://www.secsac.org/Regional-Reports-on-Arms-Exports_1/)

(2) انظر [www.secsac.org/Regional-Arms-Law-Compendium-/](http://www.secsac.org/Regional-Arms-Law-Compendium-/)

المعلومات، تطوير وتوسيع نطاق المعلومات الواردة في قاعدة البيانات، بما في ذلك الموجزات القطرية، والتشريعات، ونظم مراقبة الصادرات، وقوائم الجزاءات.

وإلى جانب هذه العملية الإقليمية، تجتمع السلطات المعنية بمراقبة نقل الأسلحة من بلدان جنوب شرق أوروبا في إطار حلقات عمل وحلقات دراسية إقليمية مختلفة لتبادل الأفكار والمعلومات بشأن أفضل الممارسات وتقاسم الخبرات.

وفي إطار برامج الاتحاد الأوروبي مثل برنامج الاتحاد الأوروبي لمراقبة الصادرات في ما بين الشركاء لتحديد الأسلحة والفرقة العاملة المعنية بصادرات الأسلحة التقليدية، تستفيد منطقة جنوب شرق أوروبا من المساعدة في مجال نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

وقد اعتمدت ألبانيا الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات للفترة 2019-2024، وخطة العمل للفترة 2019-2021، وخطة العمل الجديدة للفترة 2022-2024. وأنشأت أيضا اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (وهي هيئات مشتركة بين الوزارات تنسق جميع السياسات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة)، التي يرأسها نائب وزير الداخلية.

وقد عقدت اجتماعات إقليمية منتظمة منذ عام 2014 تتيح لممثلي اللجنة الوطنية فرص تبادل الخبرات والمعارف التقنية، ومناقشة المشاكل المشتركة، وتحديد سبل التعاون.

## بوركينافاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[31 أيار/مايو 2022]

يتقشى انتشار الأسلحة التقليدية وتداولها بصورة غير مشروعة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على الصعيد الإقليمي. فبعض بلدان وسط أفريقيا مثل جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي وصفها بعض المؤلفين المطلعين، عن خطأ أو عن صواب، بأنها "مثلث الموت"، هي مناطق تنتشر فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويتم تداولها بصورة غير مشروعة. ولقد أدت دوامة الأزمات التي تجتاح هذه المنطقة في أفريقيا منذ عقود عديدة إلى تداول هذه الأسلحة، نظرا لسهولة استخدامها ونقلها وإخفائها. وعلاوة على ذلك، أدى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في هذه البلدان كذلك إلى انتشار هذه الأسلحة وتداولها بصورة غير مشروعة. وتنتشر هذه الظاهرة كذلك في منطقة البحيرات الكبرى، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا البلد بدوره غارق في دوامة من العنف المسلح منذ أكثر من عقدين، لا سيما على طول منطقتي الحدودية مع أوغندا. واتخذ النزاع الداخلي أبعادا دولية، مع انعكاسات على بعض البلدان المجاورة.

ومنطقة القرن الأفريقي ليست بأمن أيضا من الاضطرابات المرتبطة بانعدام الأمن. فجماعة الشباب الإرهابية تجعل الصومال غير خاضع للضوابط ويهدد السلام والاستقرار والأمن في البلدان المجاورة، مثل كينيا أو إثيوبيا. وتشهد إثيوبيا انقساما بسبب الأزمة المسلحة في منطقة تيغراي منذ عدة سنوات أيضا. ومن المرجح أن تؤدي الحالة الراهنة إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بصورة غير مشروعة.

أما في منطقة المغرب العربي فمن المرجح أن يترتب على الأزمة الليبية والثورة التونسية والتوترات القائمة بين المغرب والجزائر بشأن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية والحركات الإرهابية في مصر انتشار الأسلحة التقليدية وتداولها بصورة غير مشروعة، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وعلى الصعيد دون الإقليمي في غرب أفريقيا، تطرح جماعة بوكو حرام في شمال نيجيريا تهديدا خطيرا لأمن الدول المتاخمة لبحيرة تشاد وغيرها من الدول. وكان للأزمات العربية عموما والأزمة الليبية بالأخص أثر سلبي على الحالة الأمنية في بلدان جنوب الصحراء الكبرى. فالأسلحة التي خرجت من المخزونات الليبية قد انتشرت في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وهي بين أيدي جهات من غير الدول تجتاح المنطقة، الأمر الذي يقوض سلام الدول وأمنها واستقرارها وسلامتها. وترتبت على الآثار الضارة للأزمة الليبية حالة أمنية معقدة في مالي منذ عام 2012، تؤثر بدورها تأثيرا خطرا على أمن الدول المجاورة، بما في ذلك بوركينا فاسو. وإلى جانب الأزمة الليبية، شهدت مالي والنيجر، منذ استقلالهما، حركات تمرد مسلحة متعاقبة، معروفة باسم حركات تمرد الطوارق. وعززت هذه الحركات انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بصورة غير مشروعة.

وكان للأزمة ما بعد انتخابات عام 2010 في كوت ديفوار أثر سلبي على انتشار الأسلحة التقليدية وتداولها بصورة غير مشروعة. فانتهاج نزاع مسلح لا ينهي بالضرورة تداول الأسلحة بصورة غير مشروعة. وعلى الرغم من وجود برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بعد انتهاء الأزمة، أفيد بأن عدة أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة قد نقلت إلى البلدان الواقعة شمال كوت ديفوار، بما في ذلك بوركينا فاسو.

كما أن مختلف النزاعات في بلدان نهر مانو (سيراليون وغينيا وليبيريا) كان لها أثر سلبي على عملية تحديد الأسلحة التقليدية، مع تداول الأسلحة بين البلدان لتأجيج سعي النزاعات. والحالة لا تدعو للتفاؤل في بلدان منطقة سنغامبيا (السنغال وغامبيا وغينيا - بيساو)، نظرا إلى النزاع في كازامانس وأنشطة تجار المخدرات في المنطقة.

ولقد وقعت بوركينا فاسو، منذ عام 2016، في قبضة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تشن هجمات على قوات الدفاع والأمن والسكان المدنيين، وتسبب ذلك، في جملة أمور، بخسائر كثيرة في الأرواح وبأضرار مادية واقتصادية هائلة.

وفي الختام، نظراً لمختلف الأزمات المسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وسهولة اختراق الحدود، تؤكد بوركينا فاسو أن الأسلحة التقليدية لا تخضع للسيطرة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[27 أيار/مايو 2022]

تسبب الآفات المرتبطة بالاتجار غير المشروع في الأسلحة قدرا كبيرا من المعاناة والانعكاسات الاجتماعية. لذا، ثمة حاجة متزايدة إلى قيام الدول بتحديد الأسلحة على نحو فعال. ومع ذلك، ينبغي ألا يقتصر هذا التحديد على الأسلحة التقليدية، بل ينبغي أن يشمل أيضا أسلحة الدمار الشامل، التي لها آثار مدمرة أعظم بكثير وعواقب إنسانية وبيئية طويلة الأمد.

وسواء على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي، أو على الصعيد الدولي، ينبغي لتحديد الأسلحة التقليدية أن يكون مرتكزا على القواعد والمبادئ القانونية الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، والوفاء بحسن نية بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدول بموجب المعايير والصكوك الدولية التي هي أطراف فيها.

وينبغي لتدابير تحديد الأسلحة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ألا تقوض بأي حال من الأحوال الحق المشروع لجميع الدول، بموجب المادة 51 من الميثاق، في صنع الأسلحة التقليدية وحيازتها والاحتفاظ بها من أجل تلبية احتياجاتها الأمنية الوطنية وحماية سيادتها وسلامتها الإقليمية.

وينبغي، في المبادئ التي سيضعها مؤتمر نزع السلاح والمناقشات المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، مراعاة النقاط التالية:

- 1 - ينبغي أن يكون تحديد الأسلحة التقليدية مرتكزا على احترام الأنظمة وتدابير التحديد الوطنية والاعتراف بها. وينبغي أن تكون الدول هي الجهة المسؤولة الرئيسية عن تنفيذ تدابير تحديد أسلحتها؛
- 2 - من المهم تكييف تدابير التحديد مع مصالح واحتياجات وخصوصيات كل دولة ومنطقة؛
- 3 - يعود للدول أن تقرر ما إذا كانت تحتاج إلى المساعدة في وضع وتنفيذ تدابيرها لتحديد الأسلحة؛
- 4 - ينبغي تعزيز مبادرات التعاون والمساعدة، لا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي فحسب، بل أيضا على الصعيد الدولي. وينبغي أن تراعي هذه المبادرات خصوصيات الدولة المتلقية واحتياجاتها. وينبغي ألا تقتصر المساعدة على تبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وينبغي تشجيع كل من نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الوطنية، والدعم المالي، حسب الاقتضاء.

إن دولة كوبا، وفقا للمعاهدات الدولية التي هي طرف فيها والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة، والرامية إلى تحقيق تحديد أكثر كفاءة للأسلحة التقليدية؛ اعتمدت في إطارها القانوني سلسلة من القواعد القانونية المتعلقة بالموضوع، من بينها المرسوم بقانون 262 المتعلق بالأسلحة والذخائر ولاتحتة التنفيذية.

ومن الأمثلة على تدابير تحديد الأسلحة التي اتخذت بموجب مرسوم القانون المذكور أعلاه ولاتحتة التنفيذية ما يلي: تنظيم استيراد وتصدير الأسلحة والذخائر، وتقييد استخدامها على متن السفن والطائرات، وتنفيذ نظم المراقبة على الحدود الدولية والداخلية للبلد. وتتص هذه القوانين أيضا على التزامات حاملي الأسلحة النارية المرخصة.

إن الأسلحة التقليدية الموجودة في كوبا هي أسلحة دفاعية بطبيعتها، الغرض منها صون الأمن والدفاع الوطنيين. وهذه الأسلحة خاضعة لمراقبة الهيئات الحكومية المختصة حسب الأصول. وفي كوبا، الغالبية العظمى من الأسلحة التقليدية هي ملك لوزارة القوات المسلحة الثورية ووزارة الداخلية. وتمارس الوزارتان إجراءات صارمة لضمان سلامة ترسانتهما، كما أن ليهما القواعد والآليات الداخلية اللازمة لفرض الرصد الصارم والدوري لهذه الأسلحة. وإضافة إلى ذلك، لا يجوز في كوبا بيع أو تحويل أي أسلحة من أي نوع للأشخاص الطبيعيين.

لقد حدّدت كوبا الأليات العديدة لتحديد الأسلحة التي تستخدمها السلطات الوطنية لضمان أمن أسلحتها في تقاريرها السنوية الوطنية عن تنفيذ اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر والبروتوكول الخامس الملحق بها، واتفاقية الذخائر العنقودية، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وقد وصفت كوبا تدابير المراقبة هذه بالتفصيل أثناء المناقشات بشأن إدارة الترسانات التي أُجريت وفقا للبروتوكول الخامس الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (انظر ورقة العمل التي قدّمتها كوبا في اجتماع الخبراء لعام 2014). ويمكن اعتبار آليات المنع والتحديد التي عرضتها كوبا في التقارير المذكورة أعلاه وورقة العمل ممارسات جيدة يمكن أن تسهم في العمل على صياغة المبادئ المطلوبة من مؤتمر نزع السلاح.

وستعمل كوبا، بصفتها دولة عضوا في مؤتمر نزع السلاح، بشكل فعال وبناء على صياغة مبادئ يمكن أن تكون بمثابة إطار للاتفاقات الإقليمية بشأن تحديد الأسلحة التقليدية. وكل ما ورد أعلاه ينبغي أن يكون ضمن معايير برنامج عمل المؤتمر، مع مراعاة مختلف المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص المؤتمر وضرورة تحقيق توازن بينها.

## تشيكيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 نيسان/أبريل 2022]

في عام 2021، نفذت الجمهورية التشيكية كل التزاماتها الناشئة عن الاتفاقات الدولية بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن. غير أن أنشطة التحقق تأثرت بشدة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ما أدى إلى إلغاء معظمها.

الجمهورية التشيكية، فيما يتعلق بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا:

- لم تستقبل أي أنشطة تحقق أو تجربها أو تشارك فيها.
- لم تنظم أي عمليات تفتيش تدريبية متعددة الجنسيات على أراضي الجمهورية التشيكية.
- الجمهورية التشيكية، وفقا لوثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن:
- شاركت في مناسبة تدريبية واحدة متعددة الجنسيات في الخارج (بمشاركة ستة مفتشين من ثلاثة بلدان)
- شاركت في زيارة تقييم واحدة
- استقبلت زيارة تقييم واحدة
- شاركت في ثلاث زيارات إلى قواعد جوية
- شاركت في أربع زيارات إلى منشآت عسكرية أخرى
- شاركت في ثلاثة عروض توضيحية لأنواع جديدة من الأسلحة

الجمهورية التشيكية، فيما يتعلق بمعاهدة السماوات المفتوحة:

- لم تستقبل أي رحلات مراقبة أو تجريبها أو تشارك فيها.

الجمهورية التشيكية، وفقا لاتفاق دايتون للسلام:

- شاركت بصفة مراقب ضيف في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إحدى عمليات التفتيش (المادة الرابعة).

الجمهورية التشيكية، فيما يتعلق بمعاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية):

- لم تستقبل أي عمليات تفتيش دولية.

## السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[23 آذار/مارس 2022]

بيان رأي بشأن الفقرة 3 من قرار الجمعية العامة 42/76 المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، مقدم من شعبة اللوجستيات في الشرطة المدنية الوطنية:

بصفتنا الشرطة المدنية الوطنية، لدينا مهمة دستورية، وفقا للفقرة 3 من المادة 159، تتمثل في: "إداء مهام الشرطة الحضرية والشرطة الريفية التي تضمن النظام العام والأمن والسلام، والتعاون في إجراءات التحقيق في الجريمة، وكل ذلك وفقا للقانون ومع الاحترام التام لحقوق الإنسان".

وفي 2 نيسان/أبريل 2013، انضمت السلفادور إلى معاهدة تجارة الأسلحة التي دخلت حيز النفاذ في 24 كانون الأول/ديسمبر 2014، وذلك نتيجة للأثر السلبي غير المتناسب للتجارة غير المشروع في الأسلحة التقليدية من جانب المنظمات الإجرامية الدولية والإقليمية وعبر الوطنية، وقطاعات المجتمع المدني، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى المهتمة بالحصول على الأسلحة. ولهذا السبب، نحتاج كبلد إلى المعلومات والمشورة والخبرة الفنية من أجل التصدي بفعالية أكبر لسوء تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة، مع إدراك أهمية اعتماد نهج شامل، وتدابير متعاضدة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتحسين تنظيم ومراقبة تجارة الأسلحة من خلال المعاهدات واتفاقيات التعاون.

ولقد سجلت الشرطة المدنية الوطنية في عام 2020 مصادرة 2 435 سلاحا ناريا، نتيجة لتشغيل خطة بسط السيطرة على الأراضي التي نفذتها حكومة رئيس السلفادور، نايب بوكيلي.

ووفقا لسجلات الشرطة، تشمل الأسلحة النارية المضبوطة بنادق صيد ومسدسات وبنادق. ويغطي السجل الموحد الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

والغرض من مجلس الأمن التابع لحكومة الرئيس بوكيلي هو إزالة الأسلحة غير المسجلة من الشوارع، وإلقاء القبض على الأشخاص الذين يحملونها لعدم حصولهم على ترخيص حيازتها، على النحو

المنصوص عليه في المادة 7 من اللائحة التنفيذية لقانون تحديد وتنظيم الأسلحة والذخيرة والمواد المتفجرة والمواد المماثلة.

وشملت الترسانة التي ضبطت في عام 2020 ما عدده 708 أسلحة طويلة، مثل البنادق وبنادق الصيد والرشاشات والبنادقيات القصيرة. كما ضبطت 350 بندقية صيد و 300 بندقية و 45 مدفعا رشاشا و 13 بندقية قصيرة.

ويبلغ مجموع عدد القنابل الصناعية التي عثرت عليها الشرطة في أيدي أفراد العصابات 48 قنبلة، مقابل 34 قنبلة يدوية عثر عليها في الفترة نفسها من عام 2019.

ووفقا لأرقام الشرطة، عثر على ما مجموعه 1 679 سلاحا ناريا يدويا، بما في ذلك المسدسات والمسدسات الصوتية والأسلحة اليدوية الصنع.

وفي عام 2021، ضبط ما مجموعه 2 615 سلاحا ومادة متفجرة من العصابات الإجرامية في السلفادور. وأوضح وزير العدل والأمن العام أن هذه الأسلحة كانت من عيارات مختلفة وضبطت المتفجرات "خلال عمليات مدهامة نفذت خلال عام 2021" في إطار خطة الحكومة لبيسط السيطرة على الأراضي. وشملت 1 244 مسدسا، و 568 مسدسا صوتيا، و 466 بندقية صيد، و 206 بندقيات، و 15 بندقية قصيرة، و 27 سلاحا يدوي الصنع، و 50 رشاشا، و 39 قنبلة يدوية.

وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021، دمرت السلطات أكثر من 1 400 من الأسلحة التي ضبطت في إطار ملاحقات قضائية، فضلا عن أسلحة مصادرة ولم يطالب بها أحد.

وفي ذلك التاريخ، كان هناك من مجموع عدد الأسلحة التي دمرت، 913 سلاحا صغيرا و 467 سلاحا طويلا، و 51 سلاحا يدوي الصنع.

وخلال تدمير الدفعة الأولى، تحقق من الإجراء موظفون من مكتب المدعي العام، وشعبة الأسلحة والمتفجرات التابعة للشرطة المدنية الوطنية، ومنظمة هالو ترست في أمريكا اللاتينية.

ومن المهم الإشارة إلى أن مؤسسات الدولة المكلفة بالإشراف على استخدام الأسلحة النارية وتحديدتها وتداولها تعمل بالتآزر في تنفيذ خطة بسط السيطرة على الأراضي، وبهذا تكون الكفاءة والفعالية بقدر أكبر قد تحققت أثناء عمليات البحث والتفتيش وسمحت بمنع تداول الأسلحة غير المشروعة في الشوارع.

وبصفتنا الشرطة المدنية الوطنية، إننا ملزمون بضمان الامتثال ليس فقط للمهمة الدستورية المنوطة بنا، بل أيضا بالامتثال لمعاهدة تجارة الأسلحة وقانون مراقبة وتنظيم الأسلحة والذخيرة والمتفجرات والمواد المماثلة ولائحته التنظيمية. وبمواصلة وضع خطط واستراتيجيات، نستطيع أن نخرج من التداول أسلحة من شأنها أن تلحق في كثير من الحالات أضرارا لا سبيل لإصلاحها بالمواطنين السلفادوريين.

## هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[29 آذار/مارس 2022]

فيما يتعلق بطلب مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 42/76 المتعلق بتحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تقيّد دولة هندوراس بما يلي:

نفذت إدارة الرقابة القانونية والعسكرية، بالتنسيق مع مديرية اللوجستيات التابعة للقوات المسلحة (4-c) لجمهورية هندوراس، تدابير لمراقبة صنع الأسلحة وإصلاحها والاتجار غير المشروع فيها. وتشمل هذه التدابير وضع قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد ذات الصلة والموافقة عليه، بموجب المرسوم التشريعي رقم 101-2018 الصادر في 8 شباط/فبراير 2019، والذي يهدف إلى مراقبة وتنظيم أنشطة استيراد الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والمواد ذات الصلة وعهدها وتسويقها والسمسة فيها واستخدامها وتخزينها وتصنيعها غير المشروع، والاتجار غير المشروع فيها، وتعديلها وإصلاحها وإعادة تلقيحها وكذلك امتلاك هذه الأسلحة وحيازتها وحملها واستخدامها.

## إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2022]

ينبغي أن يكون الهدف النهائي لنظام تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن هو منع نشوب النزاعات، عن طريق الحد من خطر التصورات أو الحسابات الخاطئة فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية للبلدان الأخرى؛ واتخاذ تدابير تعوق إمكانية الاستعدادات العسكرية السرية؛ والحد من خطر الهجمات المفاجئة؛ والحد من خطر التسبب العرضي للأعمال العدائية.

ومن هذا المنظور، تكتسب عمليات تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي قيمة كبيرة بوصفها وسائل للوقاية تتكيف مع المواصفات الإقليمية ودون الإقليمية، وتقتصر على عدد أقل من الأطراف، وتتخذ تدابير أكثر صرامة بكثير، تتكيف مع السياق المحلي، وبالتالي تكون أكثر فعالية. وكل ما سبق يجعل اتخاذ هذه التدابير وتعزيزها أكثر سهولة.

وتشارك إسبانيا بنشاط في جميع المبادرات من هذا النوع التي أطلقت على الصعيد الإقليمي. وهي عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وطرف في صكوك ملزمة قانوناً، مثل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي كانت تواجه بالفعل صعوبات قبل العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا، بسبب قرار الاتحاد الروسي تعليق تطبيقه للمعاهدة.

وتشارك إسبانيا في الحوار المنظم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التحديات والمخاطر راهنا ومستقبلاً، وهي مبادرة انبثقت عن المجلس الوزاري للمنظمة في هامبورغ في عام 2016 وتسعى إلى إعادة تنشيط تدابير تحديد الأسلحة وبناء الثقة والأمن في أوروبا. وترأست إسبانيا الفريق العامل غير الرسمي

المعني بالحوار المنظم في عامي 2020 و 2021. ولدعم الرئاسة الإسبانية للحوار المنظم، أنشئ فريق عامل عسكري لإعداد وتنظيم حلقات عمل مع خبراء عسكريين.

وتساعد إسبانيا أيضا في تنفيذ اتفاقات الاستقرار الإقليمي التي أرسيت بموجب أحكام المرفق 1-باء من اتفاقات دايتون/باريس بشأن يوغوسلافيا السابقة.

وكعنصر أساسي ورئيسي لتنفيذ أنشطة التحقق المتصلة بتحديد الأسلحة والتدابير الرامية إلى تعزيز ثقة إسبانيا وأمنها في الخارج، أنشئت وحدة التحقق الإسبانية في عام 1991، التي تقدم تقاريرها إلى رئيس أركان الدفاع، لإنجاز التخطيط المفصل لهذه الأنشطة وتنفيذها.

وفيما يتعلق بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، حالت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) دون القيام بعمليات التفتيش خلال عام 2021.

وفيما يتعلق باتفاقات دايتون، شاركت إسبانيا في عملية تفتيش للبويسنة والهرسك في جمهورية صربيا في آب/أغسطس 2021، بمشاركة مفتش إسباني بصفة مراقب ضيف.

وفيما يتعلق بتحديد الأسلحة الكيميائية، استمر تقديم الدعم إلى الهيئة الوطنية لحظر الأسلحة الكيميائية، حيث شارك أعضاء وحدة التحقق الإسبانية في عمليات التفتيش التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إسبانيا.

وخارج نطاق أوروبا، وإسهاما في تحديد الأسلحة التقليدية (الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة التقليدية) في أمريكا اللاتينية، استضافت إسبانيا في آب/أغسطس 2021 تمرينا للتحقق من صحة المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة من قبل فريق يضم ممثلين عن الفريق الاستشاري المعني بإدارة الذخيرة والأمم المتحدة والجيش البيروفي. وفي إطار عملية المتابعة وبناء على طلب صريح من الجيش البيروفي، سافر فريق مؤلف من أعضاء الفريق الاستشاري ووحدة التحقق الإسبانية إلى بيرو في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 للقيام بزيارات تقييم لمختلف مخازن البارود ومستودعات الذخيرة.